

فعل طال الزمن ولم يطل ولو كان من نصف النهار رتبة اتمام وضوئه وهو معنى الاطلاق ولما ورد في عاين اعن اكمال الوضوء فان لم يكن موطئا في اسباب العجز كالواعياء كافي الوضوء فاهرب منه او عصب او لم يحل عدم الاتمام فانه يبي كالنامي مطلقا طال ولم يطل وان كان مغرطا كالماء من الماء لا يكتفيه ولو طفا لم يكتفه فانه يبي على ما فعل لم يطل الفصل وصار حكمه حكم العايد المتخاذا الذي يفعل بعض الاعضاء بمكان ثم ينتقل لتكمل مكان آخر وليس في مكانه تارك لتكمل وضوءه قصدا بل فرض فان طال امتد وضوءه وجوب عدم الموالاة والطول بقدر بعض الاعضاء الخبر في الزمن المعتدل الذي لا حرارية ولا برودة والاستدواء ونحوه ايضا اعتدال العضوي بواسطة بين الحرارة والبرودة احتراز من وضوء الساب والسبح الكثير السن ولا يد من اعتبار اعتدال المكان ايضا بان لا يكون القطر جارا ولا بارا **واي بالنسي فقط ان طال** والاعضاء تسبانا واحاصلها ان من فعل بعض الاعضاء وترك جميع ما بعده كما لو غسل وجهه وترك الباقي تسبانا منه بان دهر عن كونه يتوضا فانه يفعل ذلك الباقي بنية طال ولم يطل كما علم تقدم ولما لو نزل عضو اوله في اثناء وضوئه تسبانا ونحوه بنية الاعضاء معتقدا كماله في ذكر المترك كالو غسل وجهه وترك احدى اليدين تسبانا وفعل بنية الاعضاء ثم تذكر او ينه احد طائفتها ان يطول الزمن على ما تقدم اولا فان طال الزمن اقتصر على فعل النسي ولا يعيد ما بعده من الاعضاء وان لم يطل بان لم يحل الاعضاء فعل النسي واعاد ما بعده استئنا لاجل تحصيل صفة الترتيب واي ملاحظة عند عدم الطول **وبنية رفع الحدث في** ابتداءه واستباحة ما منه او اداء الرضوض العرفية السابعة النية عند

عند ابتداء الوضوء كغسل الوجه بان ينوي بقلبه رفع الحدث الاصغر اي المنع للترتب على الاعضاء واستباحة ما منه الحدث او يقصد اداءه فرض الوضوء والا وفي تركه التلطف بذلك لان حقيقة النية القصد بالقلب لاعلاقة للسان بها **وان مع نية رفع الحدث او اخرج بعض ما يباح** يشتر ان النية تنفي ولو صاحب بانية ورفع حكم الحدث الكان على العضو واخراج بعض ما يباح به الوضوء كان ينوي به استباحة الصلاة لا مسح المصحف او صلاة الظهر لا العصر وجاز له ان يفعل به ما اخرج لان حديثه قد ارتفع باعتبار ما قصده بخلاف نية مطلق الطهارة او اخرج ناقصا **ونية ان كنت احدثت فله** اذا نوي مطلق الطهارة الساملة في طهارة الحدث والنجس اي من حيث حصولها في واحد منها غير معين فانها لا تكون حصول التردد في الحقيقة واما لو نوي مطلق طهارة لا من هذه الحقيقة فالظاهر الاجزاء كالسن لان فعله دليل على ارادة رفع الحدث وكذا لا يجزي نية الوضوء من غير البول والامني البول او يتوضه من الغائط لا من البول وكذا لا تجزي اذا حصل عنده شك في وضوءه نية ان كنت احدثت فهذا الوصول لذلك الحدث لعدم الخزم بالنية والادمن نية حازمة **ولا يفرض فيها بخلاف الرضوض في الاثنا لا يورد كالصلاة والصوم** اي ان عروب النية اي ذهابها بعد ان اتي بها في اولها بان لم يستحضرها عند فعل غير الرضوض الاول لا يضر في الوضوء بخلاف الرضوض اي الابطال في اثنائه بان يطل ما فعله منه كان يقول بقلبه ابطلت وضوئي فانه يبطل على الراجح ويجب عليه ابتداءه ان اراد به صلاة ونحوها بخلاف روضه بعد اتمامه فلا يفرض جازله ان يصلي به اذ لم ينقضه ابطاله بعد الفراغ منه ومثل الوضوء الغسل واما الصلاة والصوم فيرتفعان في الاثنا قطعاً وعليه العضو والكنارة في الصوم لا يحد تمامه على الظاهر

اخرج من ان نية ان كنت احدثت فله اذا نوي مطلق الطهارة الساملة في طهارة الحدث والنجس اي من حيث حصولها في واحد منها غير معين فانها لا تكون حصول التردد في الحقيقة واما لو نوي مطلق طهارة لا من هذه الحقيقة فالظاهر الاجزاء كالسن لان فعله دليل على ارادة رفع الحدث وكذا لا يجزي نية الوضوء من غير البول والامني البول او يتوضه من الغائط لا من البول وكذا لا تجزي اذا حصل عنده شك في وضوءه نية ان كنت احدثت فهذا الوصول لذلك الحدث لعدم الخزم بالنية والادمن نية حازمة

فقر كالصلاة والصوم اي يرتفعان التاقيفة الاثنا واما البنية والاعتكاف والوضوء يرتفعان في الاثنا وقيل انهم يرتفعون مطلقا لانه عبادات ضعيفة واما الحج والعمرة فلهما يرتفعان مطلقا او على وجه نظر